

عرض

الكتب

# الملخص

الواقع ان التعريف بالأثر لا يكتمل حتى يتقدمه  
تعريف بالمؤثر والمفني اثر جليل من آثار الشيخ  
الكبير أبي محمد عبدالله بن أحمد بن محمد بن  
قدامة المقدسي .

ولئن أردنا ان نتحدث عن المفني احد أهميات  
كتب الفقه الاسلامي العام فانتبا لا نستطيع ان  
نعطي الحديث عنه حقه حتى نعرف صاحبه إيا  
محمد وحتى نعرف المتن الذي هو رجه وحتى نعرف  
صاحب ذلك المتن الذي ارتضى ابو محمد ان  
يصرف وقتا ثويلا من عمره في شرح ذلك المتن .

# في ابن قدام

لسماحة الشيخ عبدالله بن سليمان بن متيع  
نائب الرئيس العام لادارات البحوث العلمية والافتاء  
والدعوة والارشاد

أما ابن قدامه فهو موفق الدين أبو محمد عبدالله بن أحمد بن محمد بن قدامه بن مقدم ابن نصر المقدسي ثم الدمشقي الصالح العنبري يتصل نسبة بسالم بن عبدالله بن عمر بن الخطاب رضي الله عنهم .

ولد رحمه الله في شهر شعبان عام ٥٤١ هـ بجماعيل إحدى قرى نابلس بفلسطين ولما استولى الصليبيون على البلاد هاجر مع والده إلى دمشق ولما يبلغ العاشرة من عمره حفظ القرآن وتعلم كثيرا من العلوم الشرعية على أبيه وأبني المكازم وأبي المعالي وغيرهم . ثم سافر مع ابن خالته عبد الغني المقدسي إلى بغداد فالتقى بالشيخ الجليل عبد القادر الجيلاني وقرأ عليه مختصر الغرقي ثم توفي الشيخ عبد القادر فسافر إلى مكة حاجا وسمع من بعض علمائها منهم أمام العنابلة بالحرم المكي العافظ المحدث المبارك بن الطبايع ثم عاد إلى بغداد ولزم أبا الفتح بن المني وقرأ عليه كثيرا من مسائل الخلاف والاصول والمذهب وأعجب به ابن المني إعجابا دفعه إلى أن يشير عليه بالسكنى في بغداد حيث قال له : اسكن هنا فإن بغداد مفتقرة

اليك وانت تخرج من بغداد ولا تغلف فيها مثلك . ثم رجع الى دمشق واشتغل بتصنيف كتابه القيم المغنى بالاضافة الى حلقات التدريس التي كان يتعاهدها في جامع دمشق وغيره حيث اخذ العلم عنه خلق كثير منهم ابن اخيه عبد الرحمن بن أبي عمر صاحب الشرح الكبير .

وتوفي يوم السبت الموافق عيد فطر العام العشرين بعد الستمائة وصلي عليه وتبع جنازته الى مشاء الاخير في سفح جبل قاسيون بدمشق عدد كبير امثلاً بهم الجبل .

قال صاحب المختارة ضياء الدين المقدسي عن أبي محمد : كان رحمه الله اماماً في القرآن وتفسيره اماماً في علم الحديث ومشكلاته اماماً في الفقه بل أوجد زمانه . اماماً في علم الخلاف ، أوجد زمانه في الفرائض . اماماً في الحساب اماماً في النجوم السيارة والمنازل أ . هـ .

وقال مؤرخ الدولة الصلاحية عبد الرحمن شامة المقدسي :

بلغني من غير وجه عن الامام أبي العباسي أحمد بن تيمية رحمه الله أنه قال : ما دخل الشام بعد الأوزاعي أفقه من الشيخ الموفق رحمه الله أ . هـ .

وقال الحافظ بن رجب رحمه الله في طبقات العنابلة في معرض ترجمة حياة أبي محمد : له التصانيف الكثيرة الحسنة في المذهب فروها وأصولاً وفي الحديث واللفظ والزهد والرقائق وتصانيفه في أصول الدين في غاية الحسن أكثرها على طريقة المحدثين مشحونة بالأحاديث والآثار بالأسانيد كما هي طريقة الامام أحمد وأئمة الحديث . ولم يكن يرى الغرض مع المتكلمين في دقائق الكلام ولو كان بالرذ عليهم وهذه طريقة أحمد والمتقدمين . وكان كثير المتابعة للمنقول في باب الأصول وغيره ولا يرى إطلاق ما لا يؤثر من العبارات . ويأمر بالاقرار والامرار لما جاء في الكتاب والسنة من الصفات من غير تغيير ولا تكييف ولا تمثيل ولا تحريف ولا تأويل ولا تعطيل . ثم ذكر له مجموعة من المصنفات من أهمها في أصول الدين : البرهان في مسألة القرآن ، مسألة العلو ، الاعتقاد .

وفي الحديث : مختصر العلل للغلل . وفي النسخة : المغنى والكافي والمقنع والعمدة ومختصر الهداية لأبي الخطاب وفي أصول الفقه روضة المناظر وله في اللغة قنعة الأريب في الغريب وله في الأنساب الاستبصار في نسب الانصار وله في الزهد والاخلاق والرقائق كتاب المتحايين في الله . فضائل عاشوراء . فضائل العشر .  
والحق أن الضياء المقدسي قد وفي أبا محمد حقه حيثما ذكر امامته في علوم الشريعة وما يتعلق بها فجزا الله خيرا ورحم الله أبا محمد وأسكنه فسيح جناته .

**وأما صاحب مختصر الخرقى :** فهو ابو القاسم عمر بن الحسين بن عبدالله بن أحمد الخرقى من أعيان فقهاء الحنابلة وصفه الذهبي بأنه شيخ الحنابلة وذكر ابن كثير بأنه من سادات الفقهاء والعباد كثير الفضائل والعبادة خرج من بغداد مهاجرا الى دمشق لما كثر بها الشر والسب للصعابة والسلف الصالح .

وقال ابن ابي يعلى : كان الخرقى علامة بارعا في مذهب أبي عبدالله وكان ذا دين وأخا ورع قرأ العلم على والده وعلى أبي بكر المروزي وحرب الكرمانى وصالح وعبدالله ابني الامام احمد وقد أكثر من ملازمة المروزي وصحبته حتى لقب بغليفة المروزي . وقرأ عليه جماعة من شيوخ المذهب منهم ابو عبدالله بن بطه وأبو الحسين التميمي وأبو الحسين بن سمعون وغيرهم وله رحمه الله مصنفات كثيرة الا انه لم يظهر منها الا مختصرة لأنه خرج من مدينة السلام مهاجرا لما كثر فيها سب الصحابة وأودع كتبه فاحترقت الدار التي كانت بها الكتب واحترقت كتبه فيها .

وقد توفي رحمه الله في دمشق سنة ٣٢٤ رحمه الله وأسكنه فسيح جناته .

**وأما مختصر الخرقى :** فيعتبر من أول ما ألف في الفقه الحنبلي وقد جعل الله فيه من الخير والبركة والنفع العميم ما جعل علماء المذهب عسك العناية به تعلما وتعلما ونشرا وشرحا فلقد أكثروا من شروحه نثرا ونظما حتى قيل أن شروحه تجاوزت ثلاثمائة شرح أهمها وأعظمها المغنى لأبي محمد بن قدامة . وشرحه القاضي ابن أبي يعلى بشرح يقع في مجلدين قيل أنهما موجودان في المكتبة الظاهرية بدمشق وشرحه الزركشي بشرحين أحدهما مطبوع والآخر مختصر وللسادة آل الجعيج عزم في طباعة أحد الشرحين أتاهم الله . وقام بنظمه جعفر السراج وسماه الدرة اليتيمة . وشرح

مفرداته العلامة يوسف بن عبد الهادي بشرح سماء الدر النقي في شرح ألفاظ الغرقي  
كما خرج أحاديثه في كتاب آخر سماه الثغر الباسم في تخريج أحاديث مختصر أبي  
القاسم .

وأما المغني : فهو موضوع حديثنا وبهت القصيد في بحثنا هذا فإنه أشهر من  
أن يعرف فهو أحد أمهات الكتب في الفقه الإسلامي العام ومن أهم المراجع وأوفاهها  
وأتملها في الفقه الحنبلي قال عنه العز بن عبد السلام رحمه الله : لم تطب نفسي  
بالتفتيا حتى صارت . نسخة المغني عندي . وقال أيضا : ما رأيت في كتب الإسلام  
في العلم مثل المحلي والمجلي وكتاب المغني للشيخ موفق الدين بن قدامة في جودتهما  
وتعقيق ما فيهما .

ولقد درج كثير من العلماء على المبالغة في افتراض شمول النفع في مؤلفاتهم  
حيث يختارون لها من الأسماء ما يتفق مع تلك المبالغات مثل : القول السديد ،  
الدر المكنون ، القول الواقي . وقد اختار شيخنا الجليل أبو محمد لكتابه القيم اسما  
قد يكون لسامعه قبل قراءته رأى في أنه من جنس أولئك في الإساءة والمبالغة في  
التسمية حيث سماه المغني ولا شك في أن هذه التسمية تكلف الكثير في سبيل أن يكون  
مسماهها كذلك وقد يقع صاحبها في إخراج بالغ عند محاولته الوفاء بمقتضيات هذه  
التسمية وهذا الوصف . ولكن صاحبنا أبا محمد استطاع بكل قوة وثقة أن يجعل  
من كتابه مغنيا بحق فقد أصاب التسمية وصدق في الوصف .

كما أن كثيرا من المؤلفين قدم لبعض ما ألفه مقدمة ذكر فيها طريقه ومسلكه  
الذي التزمه على نفسه في تأليفه ولكن الكثير منهم عجزوا عن الوفاء بما التزموا  
على أنفسهم في مقدمات مؤلفاتهم إلا أبا محمد فقد ذكر في مقدمته لكتابه القيم  
المغني بعد أن ذكر أن على أقوال أئمة الفقه مدار الأحكام وبمذاهبهم يقتضي فقهاء  
الإسلام قال ما نصه : أسند إليه أسد هيماء وشفاء شفاء هيماء .

وكان أمانا أبو عبدالله أحمد بن محمد بن حنبل رضي الله عنه من أوفاهم  
فضيلة وأقربهم إلى الله تعالى وسيلة وأتبعهم لرسول الله صلى الله عليه وسلم  
وأعلمهم به وأزهدهم في الدنيا وأطوعهم لربه فلذلك وقع اختيارنا على مذهبه .  
وقد أحببت أن أشرح مذهبه واختياره ليعلم ذلك من اقتضى آثاره . وأبين في كثير  
من المسائل ما اختلف فيه مما أجمع عليه وأذكر لكل امام ما ذهب إليه تبركا بهم

وتعريفنا لمذاهبهم وأشير الى دليل بعض اقوالهم على سبيل الاختصار والاقتصار من ذلك على المختار واحزو ما أمكنني عزوه من الاخبار الى كتب الأئمة من علماء الآثار ليحصل المنفعة بمدلولها والتمييز بين صحيحها ومعلولها فيمتد على معرفتها ويعرض من مجهولها ١٠ هـ .

فلقد وفي رحمه الله بما التزمه على نفسه في مقدمة كتابه من ذكر اقوال أهل العلم والعناية بمسند كل قول من حيث الدقة في الإيراد والأمانة في النقل ثم مناقشته لتلك الاقوال وما استدلل لها من كتاب أو سنة أو إجماع أو قياس أو غير ذلك .

ولئن كان الموفق رحمه الله حنبلي المذهب وأنه لا يألو جهداً في رد ما يخالف المذهب مما يعتقد أنه الحق والصواب لا يتجاوزوه كما يتضح ذلك من عباراته بعد استعراضه أقوال أهل العلم في المسألة الفقهية ومن ذلك ما يروي فيها عن الإمام أحمد أو يخرج له فيها وجه حيث يرد الاقوال المخالفة بقوله : ولنا . ثم يذكر دليل المذهب في ذلك ويورد ما يخالفه لئن كان الموفق هكذا فهو لا يلتزم هذا المسلك دائماً بل قد نجده عند ذكر مسألة فقهية فيها الخلاف بين الفقهاء ويظهر له فيه إرجاعاً القول المخالف للمذهب يكثر من تبرير صحة ذلك القول المخالف للمذهب ويترك الدفاع عن رأي المذهب مما يجعلنا نقول بأنه رحمه الله لم يكن مقلداً ولا متعصباً للمذهب امامه وإنما يعتبر من مجتهدي فقهاء الإسلام .

ولا شك ان المتتبع لكتابه القيم المغني يجد أكثر من دليل يؤيد ما نقوله عنه ويكفيها استدلالاً على ذلك إيراد المسألتين التاليتين :

#### المسألة الأولى :

في وقت ذبح هدي التمتع ذكر خلاف أهل العلم في ذلك من حيث السعة في الوقت والضيق وذكر ان المذهب عدم جواز ذبح هدي التمتع قبل يوم النحر وذكر الرأي الآخر في جواز الذبح قبل يوم العيد وأكثر من توجيهه وتبريره ولم يرد عليه كعادته في رد ما يخالف المذهب مما يعتقد انه الحق يتضح ذلك من قوله : والله اعلم

فأما وقت إخراج هدي يوم النحر وبه قال مالك وأبو حنيفة لأن ما قبل يوم النحر لا يجوز فيه ذبح الأضحية فلا يجوز فيه ذبح هدي التمتع كمثل التحلل من العمرة .

وقال ابو طالب سمعت أحمد قال في الرجل يدخل مكة في شوال ومعه هدي قال ينحره بمكة وان قدم قبل العشر نحره لا يضييع أو يموت أو يسرق وكذلك قال عطاء - الى أن قال - وقال الشافعي يجوز نحره بعد الاحرام بالحج قسولا واحدا وفيما قبل ذلك بعد حله من العمرة احتملان ووجه جوازه أنه دم يتعلق بالاحرام وينوب عنه الصيام فجاز قبل يوم النحر كعدم الطيب واللباس ولأنه يجوز ابداله قبل يوم النحر فجاز أدائه قبله كسائر القدييات ١٠٠ هـ وقال في موضع اخر يتحدث فيه من جواز الصيام من المتمتع بعد الاحرام بالعمرة لمن عدم الهدي - وأما تقديمه على وقت الوجوب فيجوز اذا وجد السبب كتقديم الكفارة على الحنث وزهوق النفس ٠ وأما كونه بدلا فلا يقدم على المبدل فقد ذكرنا رواية في جواز تقديم الهدي على احرام الحج وكذلك الصوم ١٠٠ هـ (١) ٠

#### المسألة الثانية :

في حكم بيع العربون فقد ذكر المسألة وذكر خلاف أهل العلم في جواز أخذ العربون في حال عدول المشتري عن شراء السلعة التي اشتراها واشتراط لها خيارا لامضاء البيع بعد دفعه عربونا لذلك وذكر أن المذهب جواز أخذ العربون وهذا القول انفرد به الامام أحمد رحمه الله دون غيره من الأئمة الثلاثة ثم ذكر الرأي الآخر في عدم جواز أخذ العربون وذكر أنه قول الامام أبي حنيفة ومالك والشافعي ثم وجه القول بعدم الجواز توجيهها يتضح منه ميله اليه وأخذ به وتركه عما عليه امامه فقال :

والعربون في البيع هو أن يشتري السلعة فيدفع الى البائع درهما أو غيره على انه ان أخذ السلعة احتسب به من الثمن وان لم يأخذها فذلك للبائع ٠٠٠ قال أحمد لا بأس به وفعله عمر رضي الله عنه وعن ابن عمر أنه أجازوه وقال ابن سيرين لا بأس به وقال ابن المسيب وابن سيرين لا بأس اذا كره السلعة ان يردها ويرد معها شيئا وقال أحمد هذا في معناه واختار أبو الخطاب أنه لا يصح وهو قول مالك والشافعي وأصحاب الرأي وروى ذلك عن ابن عباس والعن أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع العربون رواه ابن ماجه ولأنه شرط للبائع شيئا يفيين عوض

(١) الجزء الثالث من المعنى ص ٤٢٦ - ٤٢٨ ٠

فلم يصح كما لو شرطه لأجنبي ولأنه بمنزلة الخيار المجهول فإنه اشترط أن له رد المبيع من غير ذكر مدة فلم يصح كما لو قال : ولي الخيار متى شئت رددت السلعة ومعها درهما وهذا هو القياس وإنما صار أحمد فيه إلى ما روى فيه عن نافع بن عبد العارث أنه اشترى لعمر دار السجن من صفوان بن أمية فإن رضي عمر والا فله كذا وكذا . قال الأثرم قلت لأحمد تذهب إليه قال أي شيء أقول ؟ هذا عمر رضي الله عنه . وضعف الحديث المروي . روى هذه القصة الأثرم بإسناده .

فأما أن دفع إليه قبل البيع درهما وقال لا تبع هذه السلعة لغيري وإن لم اشتراها منك فهذا الدرهم لك ثم اشتراها منه بعد ذلك بمقد مبتدئ وحسب الدرهم من الثمن صح لأن البيع خلا عن الشرط المقسد . ويحتمل أن الشراء الذي كان لعمر كان على هذا الوجه فيحمل عليه جمعا بين فعله وبين الخيار وموافقة القياس والأئمة القائلين بفساد العربون . وإن لم يشتري السلعة في هذه الصورة لم يستحق البائع الدرهم لأنه يأخذه بغير عوض ولصاحبه الرجوع فيه ولا يصح جعله عوضا عن انتظاره وتأخير بيعه من أجله لأنه لو كان عوضا عن ذلك لما جاز جعله من الثمن في حال الشراء ولأن الانتظار بالبيع لا تجوز المعاوضة عنه ولو جازت أن يكون معلوم المقدار كما في الاجارة (١) .

إن المتبع لفقه أبي محمد في مغيبه يجد الكثير مما يشبه هاتين المسألتين ويتضح له أن المغني ليس فقها خاصا بالحنابلة وإنما هو فقه عام يلتزم صاحبه الحق فيشبعه ويدافع عنه سواء كان القائل به أمامه أو قال به غيره ويترامى غير الحق فيرده ويقتد جوائب مجانية الحق ولو كان القائل به أمامه .

ولئن كان المغني في الواقع شرحا لمختصر الخراقي فإنه في الحقيقة كتاب مستقل تعتبر مسائل الخراقي أبوابا لهذا الكتاب القيم ولهذا صلح أن يكون شرحا كبيرا للمقتنع بعد اجراء تعديلات تهدف إلى الربط بين مسائل المقتنع لتكون تلك المسائل نصوصا يكون المغني شرحا لها وبمسمى جديد هو الشرح الكبير .

قال ابن أبي عمر عبد الرحمن محمد بن أحمد بن قدامة في خطبته الشرح الكبير نصه : اعتمدت في جمعه على كتاب المغني وذكرت فيه ما لم أجده فيه من

(١) المغني ج٤ ص ٢٠٩ .



الفروع والوجوه والروايات ولم أترك من كتاب المغني الا شيئا يسيرا من الأدلة ١٠٥٠

والحق ان المغني ثروة فقهية عظيمة تعتبر من اعظم المصادر للفقه الاسلامي العام ومن اغنى المراجع لطلاب العلم ورواد المعرفة ١٠ وهو بحق جدير بما ناله من عناية لدى الفقهاء المعاصرين فلقد علموا فضله فسادعوا الى طباعته ثم جددوا طباعته اكثر من مرة يحضرهم الى ذلك رواج سوقه وكثرة طلابه وصدق مقالة سلطان العلماء العز بن عبد السلام : ما طابت نفسي بالفتيا حتى وجدت عندي نسخة من المغني ١٠ كما أدركت وزارة الاوقاف والشؤون الاسلامية في دولة الكويت الشقيقة فضل هذا الكتاب فاستخلصت منه معجما للفقه الحنبلي طبعته في جزئين كبيرين وكم نتمنى ان تتم العناية بالكتاب حينما ييسر الله له من يقوم بتخريج احاديثه كما فعل العافظ بن حجر في كتابه ، التلخيص ، الخير في تخريج احاديث الهداية ، وابن حجر ايضا في كتابه الدراية في تخريج احاديث الهداية ١٠

اننا نتوجه بهذه الأمنية الى شيخنا الجليل العلامة المحدث الشيخ عبد العزيز بن عبدالله بن باز لا لأن يقوم بذلك فهو خير من يقوم به الا ان أعمال المسلمين شغلته عن مثله ولكن ليشير على من يراء أهلا لهذا الامر بالقيام به ١٠ فمغني أبي محمد أهل للعناية والاهتمام وبذل الجهود في سبيل نشره وتيسيره لطلاب العلم فجزاه الله عن الاسلام والمسلمين خير الجزاء وجعل فيما قدمه في كتابه من العلم الواسع والنصح لأهل العلم زلفى تقريبه الى الله وجمعنا به في مستقر رحمته انه هو البر الرحيم وصلى الله على نبيينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم ١٠

١٣٩٧/٢/٢٨ هـ

الشيخ عبدالله بن سليمان بن منيع

نائب الرئيس العام لادارات البحوث العلمية والافتاء

والدعوة والارشاد

## مراجع البحث

- ١ - طبقات الحنابلة لابن أبي عمير .
- ٢ - وفيات الاعيان لابن خلكان .
- ٣ - البداية والنهاية لابن كثير .
- ٤ - شذرات الذهب لابن عماد .
- ٥ - تذكرة الحفاظ للذهبي .
- ٦ - المنتظم لابن الجوزي .
- ٧ - طبقات الفقهاء للشيرازي .
- ٨ - تاريخ بغداد للبغدادي .
- ٩ - ذيل طبقات الحنابلة لابن رجب .
- ١٠ - العبر في خبر من غير للذهبي .
- ١١ - المدخل لابن بدران .
- ١٢ - مقدمة المغني والشرح الكبير لرشيد رضا .
- ١٣ - المغني والشرح الكبير .
- ١٤ - روضة الناظر لابن قدامة .

المغني  
لابن  
قدامة